محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 2015/3/30

انه فى يوم الاثنين الموافق 2015/3/30 فى تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المدير المالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2014/11/12
2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3- القوائم المالية للشركة فى 2014/12/31

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2014/11/12

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2014/11/12 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

i. اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2014/11/12

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 2014/12/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 2014/12/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى :

1. اظهرت القوائم المالية في 2014/12/31 الخسائر الناتجة عن اعدام اسهم الخزينة والبالغ قدرها 3258724 جنيها كبند مستقل ضمن حقوق الملكية و يجب خصم تلك الخسائر اما من الاحتياطى العام او الارباح المرحلة
هذا و قد تم تخفيض راس مال الشركة المدفوع بمبلغ 726700 جنيها تمثل القيمة الاسمية لاسهم الخزانة التي تم اعدامها

2. يجب تضمين القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية للعام 2014 مقارنة بعام 2013 حيث ان المعروض هو قائمة التدفقات النقدية لعام 2013 و النقدية و الودائع فقط لعام 2014

3. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 742743 الف جنية فى 2014/12/31 مقابل 641855 الف جنية فى 2013/12/31 اى بزيادة قدرها 100888 الف جنية وبنسبة زيادة بلغت 15.7 % وهذا امر جيد

4. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 73% فى 2014/12/31 مقابل 71% فى 2013/12/31 اى بزيادة 2% تعادل 10849 الف جنيه وعلي ادارة الشركة تقديم تقرير عن اسباب تلك الزيادة خاصة اذا احذنا في الاعتبار ان تكلفة المبيعات الي المبيعات في 2014/9/30 كانت 73.1% بينما كانت 73.6% في 2013/9/30

5. حققت الشركة صافى ربح بلغ قدرة نحو 44481 الف جنية فى 2014/12/31 وبنسبة 6% الي المبيعات مقابل صافي ربح 53582 الف جنيه في 2013/12/31 و بنسبة 8.3% الي المبيعات اي ان صافي الربح المحقق عن عام 2014 يقل عن صافي الربح المحقق عن عام 2013 بنحو 9101 الف جنية بالرغم من زيادة قيمة المبيعات في عام 2014 بمبلغ 100888 الف جنية عن مبيعات عام 2013 و يرجع ذلك بصفة اساسية الي زيادة نسبة تكلفة المبيعات في عام 2014 عن نسبتها في عام 2013 كما سبق بيانه بالاضافة الي انخفاض الايرادات التمويلية وفروق تقييم العملة الموجبة في عام 2014 عن مثيلاتها في عام 2013

6. بلغ اجمالي استثمارات الشركة في 2014/12/31 نحو 500 مليون جنية مقابل 475 مليون جنية في 2013/12/31

7. نظرا لاعتماد الشركة على استيراد المواد الخام و مستلزمات الانتاج من الخارج فان الشركة تتحوط دائما بالاحتفاظ بقدر مناسب من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية وقد بلغ نحو ما يعادل 108 مليون جنية فى 2014/12/31 وقد نتج عن ذلك فروق تقييم عملة موجبة بلغ قدرها نحو 5.9 مليون جنيه مصرى فى 2013/12/31
هذا و تكرر لجنة المراجعة توصيتها السابقة للادارة التنفيذية بالعمل على زيادة استخدام الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية ما امكن ذلك والعمل على زيادة نسبة التصدير للخارج

8. بالرغم من توصية لجنة المراجعة السابقة اكثر من مرة بالعمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية استفادة من رصيد النقدية المتاحة لديها مما يؤدى الى تخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة الا ان هذه التوصية لم تاخذ بعين الاعتبار حيث ارتفعت ارصدة التسهيلات الائتمانية فى 2014/12/31 الى 351 مليون جنية بزيادة قدرها 86 مليون جنية عن رصيد 2013/12/31 والبالغ قدرها 265 مليون جنية وذلك بالرغم من توافر النقدية لديها والذي بلغ رصيدها في 2014/12/31 مبلغ 316 مليون جنية
هذا وقد بلغ اجمالي فوائد القروض و التسهيلات الائتمانية التي تحملتها الشركة عام 2014 نحو 18.3 مليون جنية
هذا ولازالت لجنة المراجعة توصي ادارة الشركة بتخفيض التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها استفادة من رصيد النقدية المتاحة لديها للعمل علي تخفيض اعباء التمويل التي تتحملها الشركة (النقدية في 2014/12/31 هي 316 مليون جنية و التسهيلات الائتمانية في 2014/12/31 هي 351 مليون جنية)
علي ان تمويل التوسعات الراسمالية يجب ان يتم من خلال تسهيلات ائتمانية متوسطة او طويلة الاجل بضمان الرهن التجاري لها كما سبق ذكرة اكثر من مره في اجتماعات اللجنة السابقة

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معايير المحاسبة المصرية وقد شكرت اللجنة الجهد المبذول والنتائج الطيبة التى حققتها الشركة خلال الفترة من 2014/1/1 وحتى 2014/12/31 وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2014/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد وذلك بعد اجراء التعديل السابق الاشارة اليه و الخاص بالخسائر الناجمة عن اعدام اسهم الخزانة حيث يجب خصمها اما من الاحتياطي العام او من الارباح المرحله وكذا تضمين القوائم المالية قائمة التدفقات النقدية لعام 2014

كما توصي اللجنة بتكليف مستشار مالي مستقل باعداد تقرير عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال عام 2014

ملخص توصيات اللجنة :

1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2014/12/31 على مجلس الادارة للاعتماد وتحويلها لمراقب الحسابات تمهيدا للعرض على الجمعية العامة العادية للشركة بعد اجراء التعديلات السابق الاشارة اليها
2- تكليف مستشار مالى مستقل باعداد تقرير عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة خلال عام 2014
3- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
4- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
5- العمل على زيادة تصدير منتجات الشركة للخارج
6- تقديم تقرير من ادارة الشركة عن اسباب زيادة نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات في عام 2014 و البالغة 73% مقابل مثيلتها عام 2013 و البالغة 71%

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

البير سامى
مقرر اللجنة

عمرو الشبراويشى
رئيس اللجنة